

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

[illegible]

نصف الأجرة كما مرّ بيانه في شرح المادة (654) وإذ استعملها زيادة عن تلك المدّة وهلاكات الدّابة في يده. ضمنها ; لأنّ ذلك منه غصب ولا تلزمه أجرة للمدّة السّتي استعمل فيهما المأجور زيادة عن مدّة الإجارة . على كلّ حال سواء أتلّف المأجور أو لم يتلف فعدم لزوم الأجرة في حال التّلف لكون الأجرة والضمان لا يجتمعان وعدم لزومها في حال عدم التّلف لكون المندفع لا تضمّن (انظر المادة (86)) وذلك ما لم تكن الدّابة المأجورة من قبيل ما جاء في المادة (596) (إلا نقرّوي بزيادة) . وهذه المادة فرّع للمادّتين (591 و 592) . ثانياً : إذا استأجر ثوراً للفلاح ثمانية دونمات من مزرعة في اليوم وفلاح عليه اثني عشر دونماً وهلاك الثّور ; لزمته جميع قيمته ولا يلزمه شيء من أجزائه (البزازية) . ثالثاً : إذا استأجر أحد طحّناً لطحّين عشر كيات حنطة فطحّن عليه إحدى عشرة كيات فتلف الثّور عند ختام الكيالة العاشرة وهو يطحن الحادّية عشرة ضمن كلّ قيمته . لأنّ الطّحن يكون شيئاً فشيئاً فلمّا طحن عشرة انتهت العقدة فبعد ذلك هو في طحن الحادّية عشرة مخالّف من كلّ وجه فيضمن جميع قيمته . ولا فرق بين هذه المسألة ومسألة مخالفة القدر المدّكورة في شرح المادة (559) ; لأنّ للمّا كان الحامل يقطع دفعة واحدة وبعض الحامل قد أذن بحمله فلا يسّ عليه فيمّا هو مأذون به أمّا الّذي لم يؤذن بحمله فيضمنه (الهندية في الأبواب التّاسع والعشرين) .

* * * * *